مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

العدد 1
تموز 2026

مجلة صوت المجتمع المدني

VOICE OF CIVIL SOCIETY MAGAZINE

منبر للتوعية والمشاركة .. صوت المجتمع من أجل التغيير

نحو مجتمع واعٍ ومشارك ومؤثر



في هذا العدد

- دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة
- الشفافية والحوكمة في المنظمات الأهلية
- تجارب ناجحة لمبادرات مجتمعية
- أبحاث ودراسات في العمل المدني

تجارب ومبادرات | أبحاث ودراسات | شراكات وتعاون | صوت التوعية | منظمات مجتمع مدني

معاً نحو مجتمع فاعل ومؤثر

مجلة صوت المجتمع المدني

VOICE OF CIVIL SOCIETY MAGAZINE

منبر للتوعية والمشاركة .. صوت المجتمع من أجل التغيير

رؤيتنا

مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة

رسالتنا

نشر الوعي وتعزيز المشاركة ودعم المبادرات أكثر تماسكاً واستدامة

في هذا العدد



كلمة العدد
صوت المجتمع قوة للتغيير والبناء
#



شريك التنمية
دور المنظمات المجتمع المدني
في تحقيق التنمية المستدامة
1



مؤشرات الحوكمة
الحوكمة والشفافية في
المنظمات غير الحكومية
6



نافذة بحثية
أبحاث ودراسات في العمل المدني
المعرفة أساس التأثير وصناعة التغيير
12



رسالة الى المجتمع المدني
الإعلام
استراتيجية التأثير العالمي
وصناعة الوعي الإنساني
16





مبـــــادرات
زيارة وفد منظمة DRC
المفوضية العليا لحقوق الانسان في ديالى
تُنضم جلسة حوارية في قضاء الخالص
17

مجلة دورية شهرية تصدر عن مؤسسة
صرح العطاء للتنمية المستدامة

كلمة العدد

صوت المجتمع
قوة للتغيير والبناء

في عالم يتغير بسرعة تزداد الحاجة الى صوت يعبر عن تطلعات الناس وآمالهم صوت يعكس نبض المجتمع ويمثل همومه وتحدياته

مـن هنا تأتي «مجلة صوت المجتمع المدني» لتكون منبراً حراً للتعبير ومنصة للتوعية، وجسراً للتواصل بين الأفراد والمؤسسات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني

نؤمن بأن التغيير يبدأ من المشاركة وأن كل فكرة صادقة وكل مبادرة مهما كانت صغيرة قادرة على إحداث أثر كبير

رئيس التحرير

رئيس مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستادمة

محمد الخالدي



شريك التنمية

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة



تشكل منظمات المجتمع المدني أحد أهم الشركاء في تحقيق التنمية المستدامة إذ لم تعد التنميةمسؤولية الحكومات وحدها بل أصبحت عمليةتشاركية تقوم على التعاون بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وقد أكدت الأمم المتحدة أن الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة الـ 17 يتطلب مشاركة فعالة للمجتمع المدني بوصفه شريكاً في التخطيط والتنفيذ والرقابة تؤدي المنظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في تحديد احتياجات المجتمعات المحلية من خلال قربها المباشر من المواطنين الأمر الذي يمكنها من تصميم مشاريع تتلائم مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي لكل منطقة، كما تسهم في تمكين الفئات الأكثر هشاشة

مثل النساء والشباب وذوي الإعـــاقة والنازحين عبـر تنفيذ برامـج تدريبية وتنموية تعزز فرص العمل وتحسن مستوى المعيشي

وفي الجانب البيئي تعمل المنظمات على نشر الوعي بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية وتشجع المبادرات البيئية والتشجير وإدارة النفايات وترشيد استهلاك المياه والطاقة بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة كما تضطلع المنظمات بدور رقـابي مهم يتمثل في متابعة تنفيذ السياسات العامة و تعزيز الشفافية والمساءلة و نقل احتياجات المواطنين الى جهات الحكومية الأمر الذي يسهم فـــي تحسين جودة الخدمات العامة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وفي العراق تمتلك منظمات المجتمع المدني فـرصاً كبيرة للإسهام في اعادة الإعمار و تعـزيز التماسك المجتمعي ودعم السلام وتمكين الشباب ومساندة جهـود الدولة فـــي تحقيق التنمية المستدامة، شريطة توفير بيئة قانونية وإدارية داعمة وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص أن الاستثمار في قدرات منظمات غير الحكومية يعد استثماراً في مستقبل المجتمع لأنها تمثل حلقة الوصـــل بين المواطنين وصناع القرار وتسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً وازدهاراً

الشراكة تصنع المستقبل

التنمية المستدامة أصبحت مسؤولية جماعية تتطلب تكـامل الأدوار بين القطاع الحكومي والقطاع الخـاص ومنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام والجتمع المحلي ومن هنا برز مفهوم الشراكة بوصفه الركيزة الأساسية لبناءالمستقبل أكثر استدامة وأن قـــدرة المنظمات على الوصول الى مختلف شرائح المجتمع وفهم



احتياجاتهم وتحويلها الى مبـــــادرات وبرامج عملية تسهم في تحسين جودة الحياة إن نجاح أي شراكة لا يقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة وإنما بالأثر الحقيقي الذي تتركه في حياة الناس فحين تتكامل الجهود بين المـؤسسات الحكـــومية التي تمتلك الصلاحيات، والقطاع الخاص الذي يوفـر الموارد والخبرات ومنظمات المجتمع المدني التي تمتلك القرب مـــن المجتمع والثقة به تتحول الأفكار إلى مشاريع تنموية قادرة على إحداث تغيير مستدام، وتبرز أهمية الشراكة بصورة أكبر في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إذ تسهم في توحيد الموارد وتبادل الخبرات وتعزيز الابتكار، وتجنب ازدواجية الجهود فضلاً عـــن توسيع نطاق الخدمات لتصل إلى الفئات الأكثـــر احتياجًا كما أنها تعزز مبادئ المشاركة المجتمعية وترسيخ ثقافـــة المسؤولية المشتركة وتدعم بناء مجتمعات أكثر قدرة على التكيف مـــع المتغيرات وفي العـراق، تمثل الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص فرصة حقيقية لدعم مسيرة التنمية من خلال تنفيذ مشاريع نوعية فـي مجـــالات التعليم والصحة وتمكين المرأة وتنمية الشباب وحماية البيئة وتعزيز التماسك لمجتمعي ويعـد بناء الثقة بين الشركاء والالتزام بالشفافية وتحديد الأدوار والمسؤوليات من أهم عوامل نجاح هذه الشراكات واستدامتها إن المستقبل لا يصنعه طـــرف واحـــد بل تصنعه الإرادة المشتركة والعمل التكاملي والرؤية الموحدة. وعندما تتحول الشـــراكة إلى ثقافة مؤسسية و ممـــارسة يومية فإنها تصبح أداة فـــاعلة لإطلاق الطاقات وتعزيز التنمية المستدامة و تحـــقيق تطلعات المجتمعات نحـــو مستقبل أكثر أمنًا وازدهارًا وفي ظل المتغيرات المتسارعة التـي يشهدها العالم يبقى الاستثمار في الشـــراكات الفاعلة أحـــد أهم السبل لبناء مجتمع قوي ومتماسك قـادر على مواجهة التحديات وصناعة الفرص لأن التنمية الحقيقية لاتتحقق بالعمل المنفرد وإنما بالشراكة التي تجمع الجميع حول هدف واحد: خدمة الإنسان وبناء المستقبل



نحو تنمية يقودها المجتمع

تشهد مفاهيم التنمية في العصر الحديث تحولًا جوهريًا إذ لم تعد التنمية تُقاس بحجم المشاريع المنفذة أو حجم الإنفاق الحكـومي فحسب، بل أصبحت تقاس بمـــــدى قدرة المجتمع على المشاركة في رسم أولوياته وصناعة مستقبله تشهد مفاهيم التنمية في العصر الحديث تحولًا جوهريًا إذ لم تعد التنمية تُقاس بحجم المشاريع المنفذة أوحجم الإنفاق الحكومي فحسب بل أصبحت تقاس بمدى قدرة المجتمع على المشاركة في رسم أولوياته وصناعة مستقبله و من هذا المنطلق برز مفهوم التنمية التي يقـودها المجتمع بوصفه أحـــــد أكثر النماذج فاعلية في تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتعكس تطلعاتهم ويقوم هذا المفهوم على إشراك أفراد المجتمع ومنظماته ومؤسساته المحلية في جميع مراحل العملية التنموية، بدءًا من تشخيص المشكلات وتحديد الاحتياجات مرورًا بالتخطيط والتنفيذ وانتهاءً بمتابعة النتائج وتقييم الأثر فالمجتمع ليس مجرد مستفيد من برامج التنمية، بل هو شريك رئيس في صناعتها وضمان استدامتها



المنظمات المجتمع المدني لها القدرة على اسها م في تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين الفئات المختلفة، وبناء القدرات، ونشر ثقافة التطوع، فضلاً عن دعم المبادرات المحلية التي تنطلق من احتياجات حقيقية وتستهدف تحقيق أثر ملموس في حياة الناس إن التنمية التي يقودها المجتمع تعتمد علـى استثمار الطاقات المحلية، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية و تعزيز روح المسؤولية المشتركة بما يسهم في إيجاد حلول واقعية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما أنها تعزز الشعور بالملكية المجتمعية للمشروعات التنموية، وهو ما يرفع من فرص نجاحها واستمرارها على المدى الطويل

وفي العراق، تبرز الحاجة إلى هذا النهج في ظل التحديات التنموية التي تواجه العديد من المحافظات، حيث يمكن للمجتمعات المحلية، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخـاص ومنظمات المجتمع المدني، أن تسهم في تنفيذ مبادرات نوعية في مجالات التعليم، والصحة، وتمكين الشباب و المرأة، و حماية البيئة، وتعزيز فرص العمل بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ولتحـقيق تنمية يقـودها المجتمع، لا بد من توفير بيئة داعمة تقوم على الشفافية وإتاحة المعلومات وتعزيز الحوار بين مختلف الأطراف، وتمكين منظمات المجتمع المدني مـن أداء دورها كشريك في التنمية إلى جانب بناء شراكات فاعلة تسهم في توحيد الجهود واستثمار الموارد المتاحة بكفاءة

إن مستقبل التنمية يرتبط بقدرة المجتمعات على المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات التي تمس حياتها و عندما يصبح المواطن شريكًا في التخطيط والتنفيذ، وتتحول المبادرات المحلية إلـى مشاريع مؤسسية مستدامة، فإن التنمية تكتسب بعدًا أكثر رسوخًا و تصبح قادرة على تحقيق أثـر حقيقي ينعكس على جودة الحياة ويعزز الاستقرار والازدهار فالتنمية التي يقودهـا المجتمع ليست مجـــرد منهج للعمل، بل هي رؤية تؤمن بأن الإنسان هو محور التنميةوغايتها وأن بناء المجتمعات يبدأ بتمكين أفرادها والاستماع إلى أصواتهم، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صناعة مستقبلهم

مؤشرات الحوكمة

الحوكمة والشفافية في المنظمات غير الحكومية



تعد الحوكمة الرشيدة والشفافية من أهم الركائز التي تقوم عليها المنظمات غير الحكومية الناجحة، إذ إن ثقة المجتمع والجهات المانحة تعتمد بدرجة كبيرة على مدى التزام المنظمة بالممارسات الإدارية والمالية السليمة

ويقصد بالحوكمة مجموعة الأنظمة والإجراءات التي تنظم عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة، و تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وآليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة

أما الشفافية فتعني الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية، وإتاحة التقارير السنوية وإعلان مصادر التمويل و أوجه الإنفاق، وتمكين المستفيدين من الاطلاع على نتائج المشاريع، بما يعزز الثقة ويحد من الفساد وسوء الإدارة وتتضمن الحوكمة الرشيدة عدداً من المبادئ الأساسية، منها [المساءلة-المشاركة-العدالة-سيادة القانون-الكفاءة والفاعلية النزاهة-الشفافية] إن تطبيق هذه المبادئ يساعد المنظمات على تحسين جودة خدماتها، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتعزيز استدامة مشاريعها، فضلاً عن بناء سمعة مؤسسية إيجابية داخل المجتمع

وفي ظل التطورات المتسارعة في العمل المدني، أصبحت الحوكمة معياراً رئيساً لتقييم أداء المنظمات، ولم تعد مجرد خيار إداري، بل ضرورة لضمان الاستدامة وتحقيق الأثر المجتمعي

الشفافية أساس الثقة



تعد الشفافية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمات غير الحكومية فهي ليست مجرد مبدأ إداري أو التزام قانوني، بل ثقافة مؤسسية تعكس مدى التزام المنظمة بالنزاهة والمساءلة والمسؤولية تجاه المجتمع الذي تعمل من أجله وكلما ارتفع مستوى الشفافية داخل المنظمة ازدادت ثقة المستفيدين والمتبرعين والشركاء بقدرتها على تحقيق رسالتها وإدارة مواردها بكفاءة وتتمثل الشفافية في وضوح الإجراءات والإفصاح عن المعلومات وإتاحة البيانات المتعلقة بالبرامج والمشروعات والموارد المالية وآليات اتخاذ القرار بما يضمن حق أصحاب المصلحة في الاطلاع على أداء المنظمة ونتائج أعمالها فالمنظمة التي تتبنى سياسة الإفصاح الواضح تعزز مصداقيتها و تؤسس لعلاقة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل وفي قطاع العمل المدني، تعد الثقة رأس المال الحقيقي للمنظمات غير الحكومية فالمجتمعات لا تمنح دعمها للمنظمات إلا عندما تلمس صدق رسالتها ووضوح أهدافها وعدالة ممارساتها كما أن الجهات المانحة والشركاء يحرصون على التعاون مع المنظمات التي تعتمد معايير واضحة في الإدارة المالية والإدارية، وتلتزم بإصدار التقارير الدورية والإفصاح عن مصادر التمويل وأوجه الإنفاق ونتائج المشاريع ولا تقتصر الشفافية على الجانب المالي فحسب بل تمتد لتشمل وضوح آليات اختيار المستفيدين، والإعلان عن معايير التوظيف والتطوع وتوثيق القرارات المؤسسية وإتاحة الفرصة لتلقي الملاحظات والشكاوى و التعامل معها بموضوعية، بما يعزز مبادئ العدالة والمساواة ويحد من تضارب المصالح وتسهم الشفافية في ترسيخ ثقافة المساءلة إذ تمنح مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية إطارًا واضحًا لتحمل المسؤولية عن القرارات والإجراءات كما تشجع على التقييم المستمر للأداء، و تصحيح الأخطاء و تطوير السياسات

السياسات بما يحقق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية وفي ظل التطور المتسارع في وسائل الاتصال، أصبحت الشفافية أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث باتت المنظمات مطالبة بالتواصل المستمر مع جمهورها عبر نشر تقاريرها السنوية، وإبراز إنجازاتها، والإعلان عن التحديات التي تواجهها، بما يعكس التزامها بالوضوح والصدق في جميع مراحل عملها

إن بناء الثقة لا يتحقق بالشعارات، بل بالممارسات اليومية التي تؤكد احترام المنظمة لقيم النزاهة والشفافية. فالمنظمة التي تلتزم بالإفصاح، وتدير مواردها بمسؤولية وتضع المصلحة العامة فـــوق أي اعتبار، تكتسب احترام المجتمع وتؤسس لشراكات أكثر استدامة وتأثيرًا وفي بيئة العمل المدني تمثل الشفافية حجر الأساس الذي تُبنى عليه الحوكمة الرشيدة وتترسخ من خلاله الثقة بين المنظمة وأصحاب المصلحة. وعندما تصبح الشفافية نهجًا مؤسسيًا، فإنها لا تحمي المنظمة من المخاطر فحسب بل تعزز قدرتها على النمو وتوسيع أثرها التنموي، والإسهام بفاعلية في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف

الإدارة الرشيدة واثرها المستدام

التنمية المستدامة

تُعد الإدارة الرشيدة حجـر الأساس في بناء المؤسسات القادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة واستدامة، فهي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات الإدارية، بل منظومة متكاملة تقوم على التخطيط السليم، والقيادة الفاعلة، والإدارة القائمة على الشفافية والمساءلة وحسن استثمار الموارد بما يضمن تحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية المتزايدة، أصبحت الإدارة الرشيدة ضرورةً لا خيارًا، إذ تمثل المدخل الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، وترسيخ مبادئ العدالة، وإشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار بما يسهم في بناء مؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع و تعتمد الإدارة الـــرشيدة

الرشيدة على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها: الرؤية الاستراتيجية والتخطيط المبني على الأدلة، والكفاءة في إدارة الموارد والشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية والتحسين المستمر. وعندما تُطبق هذه المبادئ بصورة صحيحة فإنها تؤدي إلى رفع مستوى جودة الخدمات، وتعزيز ثقة المستفيدين وزيادة فرص النجاح والاستدامة أما في منظمات المجتمع المدني فتبرز أهمية الإدارة الرشيدة في ضمان تنفيذ البرامج والمشروعات وفق معايير مهنية واضحة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، وتعزيز ثقة الجهات الداعمة والشركاء والمجتمع المحلي الأمر الذي ينعكس إيجابًا على قدرة المنظمة في توسيع أثرها وتحقيق رسالتها التنموية ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون إدارة رشيدة، فالمشروعات التنموية لا تُقاس بحجم الأنشطة المنفذة فحسب، وإنما بقدرتها على إحداث تغيير مستدام يستمر أثره بعد انتهاء المشروع. وهذا يتطلب إدارة تمتلك رؤية واضحة، وآليات متابعة وتقييم فعالة، وقدرة على التعلم من التجارب وتطوير الأداء باستمرار إن الاستثمار في بناء إدارات رشيدةداخل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يمثل استثمارًا في مستقبل التنمية، لأن الإدارة الرشيدة تصنع مؤسسات قوية، والمؤسسات القوية تصنع مجتمعات مستقرة، والمجتمعات المستقرة هي الأساس لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تلبي احتياجات الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة رسالتها التنموية ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامةدون إدارة رشيدة فالمشروعات التنموية لا تُقاس بحجم الأنشطة المنفذة فحسب، وإنما بقدرتها على إحداث تغيير



مستدا م يستمر أثـــــره بعد انتهاء المشروع وهذا يتطلب إدارة تمتلك رؤية واضحة وآليات متابعة وتقييم فعالة، وقدرة على التعلم من التجارب وتطوير الأداء باستمرار

إن الاستثمار في بناء إدارات رشيدة داخل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخـاص يمثل استثمارًا في مستقبل التنمية، لأن الإدارة الرشيدة تصنع مؤسسات قوية، والمؤسسات القوية تصنع مجتمعات مستقرة، والمجتمعات المستقرة هـــي الأساس لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تلبي احتياجات الحـــاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة

الحوكمة من الفكرة الى التطبيق

لم تعد الحوكمة مجرد مفهو م نظـري أو مصطلح إداري متداول، بل أصبحت منهجًا عمليًا يشكل الأساس الذي تُبنى عليه المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة واستدامة. فمع تـــزايد التحديات الإدارية والمالية وتنـامي توقعات المجتمع والجهات الداعمة، باتت الحاجة إلى أنظمة واضحة للحكم والإدارة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى وتقو م الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصلحة، بما يضـمن وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعـــزيز الشفافية وترسيخ المساءلة، وإدارة الموارد بكفاءة وعدالة وعندما تتحول هذه المبادئ إلى إجراءات عملية وسياسات مؤسسية، تصبح الحوكمة أداة حقيقية لتطـوير الأداء وتحقيق الأثر إن الانتقال من الفكرة إلى التطبيق يبدأ بإدراك أن الحوكمة ليست مسؤولية جهة واحدة داخل المؤسسة وانما هي ثقافة تنظيمية يشارك في ترسيخها جميع العاملين ويتطلب ذلك وضع لوائح وأنظمة داخلية واضحة، وتحديد الصلاحيات، واعتماد آليات لاتخاذ القرار، وإدارة المخاطر، والإفصاح عن المعلومات، ومتابعة الأداء وفق مؤشرات قابلة للقياس وفي منظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص، تمثل الحوكمة ركيـــزة اساسية لتعزيز ثقة

المستفيدين والشركاء والجهات المانحة إذ إن الإدارة الرشيدة والقرارات المبنية على أسس واضحة تعكس قدرة المنظمة على إدارة مواردها بكفاءة وتحقيق رسالتها التنموية ولا يقتصر تطبيق الحوكمة على إعداد الأدلة والسياسات، بل يتطلب التزامًا فعليًا بتنفيذها ومراجعتها بشكل دوري وبناء قدرات العاملين عليها وتحويلها إلى ممارسة يومية في جميع العمليات الإدارية والمالية والفنية وفي النهاية، فإن المؤسسات التي تنجح في تطبيق الحوكمة لا تحقق فقط الامتثال للأنظمة، بل تؤسس لبيئة عمل قائمة على الثقة والعدالة والكفاءة، وتصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات، وجذب الشراكات، وتحقيق التنمية المستدامة. فالحوكمة ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي الطريق الذي يقود المؤسسات من حسن الإدارة إلى التميز المؤسسي والأثر المستدام





نافذة بحثية

أبحاث ودراسات في العمل المدني
المعرفة أساس التأثير وصناعة التغيير



لم يعد العمل المدني في عصرنا الحديث قائماً على المبادرات الفردية أو الاستجابة الآنية للاحتياجات فحسب، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على المعرفة العلمية والأبحاث الرصينة، والدراسات الميدانية التي تُمكّن من فهم الواقع وتحليل التحديات واقتراح الحلول المناسبة. فكلما استندت منظمات المجتمع المدني إلى الأدلة والبيانات ازدادت قدرتها على تحقيق أثر حقيقي ومستدام

وتؤدي الأبحاث والدراسات دوراً محورياً في تشخيص المشكلات المجتمعية وتحديد أولويات التدخل، إذ تساعد على جمع المعلومات وتحليلها بصورة علمية، بما يضمن توجيه الموارد نحو الاحتياجات الفعلية للمجتمع، بعيداً عن الاجتهادات الشخصية أو التقديرات غير

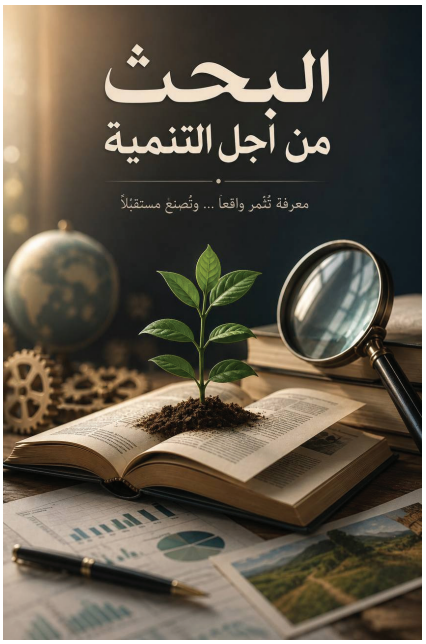
الدقيقة كما تسهم الدراسات في تطوير البرامج والمشروعات، من خلال تقييم واقع الفئات المستهدفة، وقياس حجم التحديات، وتصميم تدخلات تتناسب مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعند انتهاء تنفيذ المشروعات تصبح الأبحاث أداة مهمة لقياس الأثر وتقييم النتائج واستخلاص الدروس المستفادة، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز جودة الخدمات ومن الجوانب المهمة أيضاً، أن الأبحاث العلمية تمنح منظمات المجتمع المدني قدرة أكبر على التأثير في السياسات العامة، إذ تمثل نتائج الدراسات والأوراق البحثية أدلة موثوقة يمكن الاستناد إليها عند تقديم المقترحات التشريعية أو المطالبة بإجراء الإصلاحات أو المشاركة في صنع القرار فالحوار المبني على الأدلة أكثر تأثيراً من الطروحات العامة التي تفتقر إلى البيانات

وتسهم مراكز الدراسات والبحوث التابعة للمنظمات أو المتعاونة معها في إنتاج المعرفة المتخصصة حول قضايا التنمية، والحوكمة، والشفافية، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، وغيـــرها من المجالات التي تمثل ركائز أساسية للتنمية المستدامة

ومن أجل بناء قطاع مدني أكثر كفاءة، ينبغي أن تحرص المنظمات على ترسيخ ثقافة البحث العلمي داخل مؤسساتها، مـن خلال إنشاء وحدات للبحوث والدراسات، وبناء قواعد بيانات حديثة، وتشجيع الباحثين والمتخصصين على إعداد الدراسات الميدانية، وإقامة شراكات مع الجامعات والمراكز البحثية، بما يسهم في تبادل الخبرات وإنتاج معرفة تخد م المجتمع إن الاستثمار فـي البحث العلمي ليس ترفـاً مؤسسياً بل هو استثمار في جودة القرار وفاعلية البرامج واستدامة الأثر. فكل دراسة رصينة تمثل خطـوة نحو فهم أعمق للواقع وكل بحث علمي يفتح آفاقاً جديدة للتطوير، وكل معلومة موثقة تسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً وقدرة على مواجهة التحديات وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، تبقى الأبحاث والدراسات إحدى أهم الأدوات التي تمكّن منظمات المجتمع المدني من الانتقال من مرحلة تنفيذ الأنشطة إلى مرحلة صناعة الأثر، ومـن الاستجابة للمشكلات إلى المساهمة في بناء حلول مستدامة قائمة على المعرفة، بما يعزز دورها كشريك رئيس فـي تحقيق التنمية الشاملة وخدمة المجتمع

البحث من أجل التنمية

لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة دون الاعتماد على البحث العلمي والدراسات الرصينة فالبحث ليس نشاطًا أكاديميًا معزولًا، بل هو أداة استراتيجية لفهم الواقع وتشخيص التحديات، واقتراح الحلول التي تستند إلى الأدلة والبيانات. ومن هنا برز مفهوم «البحث من أجل التنمية» بوصفه نهجًا يربط المعرفة بالفعل، ويجعل من نتائج البحوث منطلقًا لصناعةالسياسات العامة وتطوير البرامج، وتعزيز كفاءة المؤسسات ويهدف البحث من أجل التنمية إلى معالجة القضايا التي تمس حياة الأفراد والمجتمعات بصورة مباشرة، مثل التعليم والصحة، والبيئة، والاقتصاد، وتمكين الشباب والمرأة والحوكمة، والتنمية المحلية، من خلال تقديم رؤى علمية تساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية وفي قطاع منظمات المجتمع المدني، يشكل البحث أداة أساسية لتحديد احتياجات المجتمعات المحلية، وقياس أثر المشاريع والبرامج، وتقييم الأداء واكتشاف مواطن القوة والضعف، مما يسهم في تصميم تدخلات أكثر كفاءة واستدامة. كما يعزز البحث ثقافة التخطيط المبني على الأدلة ويحد من القرارات القائمة على التخمين أو الانطباعات الشخصية إن الاستثمار في البحث والدراسات هو استثمار في مستقبل التنمية، لأنه يساهم في إنتاج المعرفة، وتحويلها إلى سياسات ومبادرات عملية قادرة على إحداث تغيير إيجابي ومستدا م. فالمجتمعات التي تمنح البحث مكانته الحقيقية تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، واستشراف المستقبل، واستغلال الفرص التنموية بكفاءة ولذلك، فإن بناء شراكات فاعلة بين الجامعات ومراكز البحوث، والجهات الحكومية ولذلك، فإن بناء شراكات فاعلة بين الجامعات، ومراكز البحوث، والجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، يمثل خطوة أساسية لتعزيز دور البحث في خدمة التنمية، وتبادل الخبرات، وتوفير البيانات، وتحويل نتائج الدراسات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ إن التنمية الناجحة تبدأ بفهم الواقع، ولا يتحقق هذا الفهم إلا من خلال البحث العلمي الرصين. فكل دراسة جادة تمثل لبنة في بناء مجتمع أكثر وعيًا، وكل معلومة موثقة تقرّبنا من قرارات أفضل، وسياسات أكثر عدالة، وتنمية أكثر استدامة. ومن هنا، فإن دعم البحث من أجل التنمية ليس خيارًا، بل ضرورة وطنية ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع المؤسسات والأفراد الساعين إلى بناء مستقبل مزدهر للأجيال القاد م ولذلك، فإن بناء شراكات فاعلة بين الجامعات



و مراكز البحوث، والجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، يمثل خطوة أساسية لتعزيز دور البحث في خدمة التنمية، وتبادل الخبرات، وتوفير البيانات وتحويل نتائج الدراسات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ إن التنمية الناجحة تبدأ بفهم الواقع، ولا يتحقق هذا الفهم إلا من خلال البحث العلمي الرصين. فكل دراسة جادة تمثل لبنة في بناء مجتمع أكثر وعيًا، وكل معلومة موثقة تقرّبنا من قرارات أفضل، وسياسات أكثر عدالة، وتنمية أكثر استدامة. ومن هنا، فإن دعم البحث من أجل التنمية ليس خيارًا، بل ضرورة وطنية ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع المؤسسات والأفراد الساعين إلى بناء مستقبل مزدهر للأجيال القادم ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يمثل خطوةأساسية لتعزيز دور البحث في خدمة التنمية وتبادل الخبرات، وتوفير البيانات وتحويل نتائج الدراسات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ إن التنمية الناجحة تبدأ بفهم الواقع، ولا يتحقق هذا الفهم إلا من خلال البحث العلمي الرصين فكل دراسة جادة تمثل لبنة فـي بناء مجتمع أكثر وعيًا وكل معلومة موثقة تقرّبنا من قرارات أفضل وسياسات أكثر عدالة وتنمية أكثر استدامة ومن هنا فإن دعم البحث من أجل التنمية ليس خيـــارًا بل ضرورة وطنية ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع المؤسسات والأفراد الساعين إلى بناء مستقبل مزدهر للأجيال القادم



رسالة الى المجتمع المدني



المستشارة د. فاتن درويش
رئيس
المنظمة العالمية لحقوق الانسان
والسلام و التنمية المستدامة

الإعلام
استراتيجية التأثير العالمي
وصناعة الوعي الإنساني

في عصرٍ أصبحت فيه المعلومة قوة والصورة لغةً عابرة للحدود، لم يعد الإعلام مجرد وسيلة لنقل الأحداث، بل أصبح استراتيجية متكاملة لصناعة التأثير العالمي وتشكيل الوعي، وبناء جسور التواصل بين الشعوب والثقافات فالإعلام المؤثر لا يكتفي بعرض الواقع، بل يساهم في صياغته، ولا يقتصر دوره على نقل الرسائل، بل يعمل على تحويل الأفكار والقيم إلى حضورٍ مجتمعي وإنساني قادر على إحداث التغيير. ومن هنا، أصبحت استراتيجية الإعلام إحدى أهم أدوات القوى الناعمة التي تمتلك القدرة على التأثير في الاتجاهات الفكرية، وتعزيز الحوار، ونشر ثقافة السلام والتنمية والإنسانية الإعلام من نقل المعلومة إلى صناعة الأثر إن جوهر الإعلام الاستراتيجي لا يكمن في سرعة الانتشار فقط، بل في القدرة على بناء رسالة واضحة، تصل إلى الجمهور المناسب في الوقت المناسب، وبالأسلوب الذي يلامس العقل والوجدان

فالإعلام الناجح هو الذي يحول القضايا الإنسانية إلى رسائل مؤثرة، ويمنح المجتمعات فرصة لفهم التحديات، ويخلق مساحات للتعاون والشراكة، ويحول الوعي إلى فعل إيجابي إن التأثير الحقيقي لا يُقاس بعدد المتابعين أو حجم الانتشار فحسب، بل بمدى قدرة الرسالة الإعلامية على إحداث تغيير في الفكر والسلوك، وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة استراتيجية الإعلام وبناء الصورة العالمية تحتاج المؤسسات والمنظمات ذات الرسالة الإنسانية إلى استراتيجية إعلامية واعية تقوم على

يتبع

- تحديد الهوية والرسالة: بحيث يكون الخطاب الإعلامي واضحًا ومتسقًا مع القيم والأهداف
- فهم الجمهور: من خلال معرفة احتياجاته واهتماماته والثقافات المختلفة التي يتفاعل معها
- صناعة محتوى مؤثر: يجمع بين المصداقية والإبداع والبعد الإنساني
- استخدام التكنولوجيا والمنصات الرقمية: للوصول إلى جمهور عالمي متنوع
- بناء الشراكات الإعلامية: لتعزيز الحضور وتوسيع دوائر التأثير
- فالصورة التي يصنعها الإعلام عن مؤسسة أو قضية ما أصبحت جزءًا من قوتها وتأثيرها على المستوى المحلي والدولي
- الإعلام قوة ناعمة لخدمة الإنسان والسلام

يمتلك الإعلام قدرة كبيرة على نشر ثقافة التفاهم والتقارب بين الشعوب، فهو يستطيع أن يكون منصة للحوار الحضاري، وأداة لمواجهة خطاب الكراهية، ومساحة لتعزيز قيم العدالة وحقوق الإنسان وفي عالم يواجه تحديات متزايدة من صراعات وأزمات وانقسامات، يصبح الإعلام المسؤول ضرورة لبناء وعي عالمي يؤمن بأن السلام يبدأ من المعرفة، وأن التغيير يبدأ من الفكرة

الإعلام والقيادة الإنسانية في العصر الرقمي أصبح القائد الإعلامي اليوم ليس مجرد ناقل للخبر، بل صانع رؤية ومؤثرًا في الوعي العام. فهو يحتاج إلى الجمع بين المهنية الإعلامية، والذكاء الاجتماعي، والقدرة على قراءة التحولات العالمية، وبناء خطاب يربط بين الإنسان والقضية والمستقبل

فالإعلام الذي يحمل رسالة إنسانية قادرة على التأثير هو الإعلام الذي يرى الإنسان قبل الحدث، والقيمة قبل المعلومة، والأثر قبل الانتشار

ختاما .الإعلام استراتيجية التأثير العالمي هو لغة العصر وأداة بناء المستقبل؛ به تنتشر الأفكار، وتتقارب الشعوب، وتُصنع التحولات الكبرى فحين يمتلك الإعلام رؤية واضحة ورسالة صادقة، ومحتوى مسؤولًا، يتحول من مجرد وسيلة اتصال إلى قوة حضارية قادرة على صناعة الوعي، وتعزيز السلام، وخدمة الإنسان في كل مكان

الإعلام ليس فقط نقلًا للصورة بل صناعة للمعنى، وبناء للثقة، وتأثير يمتد عبر الحدود من أجل مستقبل أكثر إنسانية

مبادرات



استقبل السيد مهدي حكمت الكروي، قائمقام قضاء جلولاء، مدير قسم شؤون المحافظة في محافظة ديالى المهندس هيثم الخالدي، يرافقه وفد من منظمة DRC في زيارة رسمية هدفت إلى تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين المنظمة والإدارة المحلية في القضاء

وشهد اللقاء مناقشة عدد من المحاور المتعلقة بسبل تطوير آليات التعاون المشترك، بما يسهم في تنفيذ البرامج والمشاريع الإنسانية والتنموية التي تلبي احتياجات أبناء قضاء جلولاء، وبما يحقق المصلحة العامة ويعزز مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد الجانبان أهمية استمرار التنسيق والتعاون بين الإدارة المحلية والمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني، بما يضمن توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها منظمة DRC والوصول إلى شريحة أوسع من المستفيدين، ولا سيما الفئات الأكثر احتياجًا، بما يسهم في تحسين الواقع الخدمي والإنساني ودعم جهود التنمية والاستقرار في القضاء

وتأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية، بما يحقق استجابة أكثر فاعلية لاحتياجات المجتمع المحلي، ويسهم في دعم جهود التنمية المستدامة في قضاء جلولاء

مبادرات

المفوضية العليا لحقوق الانسان في ديالى تُنضم جلسة حوارية في قضاء الخالص

لتعزيز الخدمات العامة ولتمكين منظمات المجتمع المدني



عقدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في ديالى برئاسة مديرها الحقوقي " صلاح مهدي صالح " جلسة حوارية في قضاء الخالص بالتنسيق مع مؤسسة فينوس للتنمية في اطار العمل المشترك بعد توقيع مذكرة تعاون مع تلك المنظمة مؤخرا الجلسة اقيمت برعاية مكتبة الخالص بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ودعم الجهود الرامية إلى تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وشهدت الجلسة مشاركة عدد من الوجهاء والتربويين وممثلي منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية في إطار حوار مفتوح لتشخيص أبرز التحديات التي تواجه القضاء ووضع رؤى مشتركة لمعالجتها. وافتتح مدير مكتب المفوضية في ديالى، الحقوقي صلاح مهدي صالح، أعمال الجلسة باستعراض مها م المفوضية واختصاصاتها المنصوص عليها في قانونها رقم (53) لسنة 2008 مبيناً دورها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية فضلاً عن جهودها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز مبادئها في المجتمع وتناول المشاركون خلال الجلسة واقع الخدمات العامة في قضاء الخالص، مؤكدين أهمية تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية والارتقاء بمستوى الخدمات بما ينسجم مع كرامة الإنسان كما ناقشوا واقع قطاعي التربية والصحة وبقية الخدمات الأساسية باعتبارها من الحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

كما شهدت الجلسة مناقشة أهمية توفير مساحة أكبر لعمل منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية، وتعزيز دورها في دعم الفئات الهشة وتنفيذ المبادرات المجتمعية، إلى جانب الإسهام في مواجهة الظواهر السلبية، وفي مقدمتها الانتحار وتعاطي المخدرات والابتزاز الإلكتروني، من خلال برامج توعوية وتنسيق مستمر مع الجهات المختصة.

واختُتمت الجلسة بفتح باب الحوار أمام الحاضرين حيث طُرحت مجموعة من المقترحات والتوصيات الهادفة إلى تحسين الواقع الخدمي وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، تمهيداً لعرضها ومناقشتها مع الجهات الحكومية المعنية بما يسهم في حماية حقوق المواطنين والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم





مجلة
صوت المجتمع المدني

VOICE OF CIVIL SOCIETY MAGAZINE

منبر للتوعية والمشاركة .. صوت المجتمع من أجل التغيير

نحو مجتمع فاعل ومؤثر، يشارك في التنمية
ويصنع التغيير من خلال المعرفة والتعاون والعمل المشترك.

تجارب ومبادرات | أبحاث ودراسات | شراكات وتعاون | صوت التوعية | منظمات مجتمع مدني

www.sarhalataa.org
info@sarhalataa.org
+9647769919919
العراق - ديالى - قضاء جلولاء

امسح للاطلاع على النسخة الإلكترونية

معاً نحو مجتمع فاعل ومؤثر